

ورقة سياساتية عن أثر وباء كورونا على المرأة الفلسطينية

مقدمة :

اعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ العاشر من اذار عام 2020 فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19 وباء عالميا، كما انها وصفته بأزمة صحية عالمية.

اخذا بعين الاعتبار حقيقة ان الفيروس يعتبر معديا جدا ، حثت منظمة الصحة العالمية الحكومات على أخذ اجراءات وتدابير احترازية جدية و فورية وذلك من أجل الحد من انتشاره ومن أثاره السلبية على الأنظمة الصحية ، وبالأخص تلك التي تعتبر غير مجهزة للتعامل مع اعداد كبيرة من المصابين بالعدوى وعلاجهم .

ظهرت اولى حالات الإصابة بهذا الفيروس في فلسطين في بيت لحم في مطلع شهر اذار ، عندما تبين ثبوت 37 حالة إصابة ، تم نقل العدوى اليهم إما نتيجة إختلاط مباشر أو غير مباشر مع مرضى (سياح أجنب) مصابين بالفيروس . على أثر ذلك ، وبتاريخ الخامس من أذار ، أعلن فخامة الرئيس محمود عباس حالة الطوارئء لمدة 30 يوماً وفوض الحكومة الفلسطينية بإتخاذ الإجراءات المناسبة في جميع المحافظات الفلسطينية، بحيث أصبح التنقل محدودا جدا خلال تلك الفترة ، لكن ، وفي مطلع نيسان ، أبريل ، تم تمديد حالة الطوارئء ل30 يوما إضافيا، بحيث بدأت موجة جديدة من حالات الاصابة بالظهور وذلك ترافقا مع عودة العديد من الطلبة الفلسطينيين من الخارج ، وعودة العديد من العمال الفلسطينيين من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر ، بحيث اصبحت نسبة إنتقال العدوى ما بين أفراد المجتمع أكبر . وعلى ضوء ذلك ، كانت إستجابة الحكومة الفلسطينية مع هذا الموضوع مبنية على توجه تحليل البيانات لإحتواء هذا الفيروس والحد من انتشاره ، بحيث تمثل نهج الحكومة الفلسطينية بمنهج الإحتواء والوقاية لحماية المواطنين من العدوى وبالأخص الأكثر ضعفا .



وكنتييجة لفيروس كورونا المستجد، والحد من الحركة والتنقل، فإنه من المتوقع ان يشهد موضوع العنف المنزلي ارتفاعا ملحوظا وذلك بسبب التزام الناس في بيوتهم ، الذي قد يتسبب بمزيدا من الإزدحام وحالات العنف .

للمؤسسات النسوية موقفا داعما لهذا التصور بحيث تتوقع بدورها ان تشهد وتيرة العنف المنزلي تزايدا ملحوظا وذلك بسبب بقاء العائلات في منازلهم مما قد يؤدي الى ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة ضد النساء والأطفال اللواتي:

- النساء الأمهات العاملات في القطاع العام والخاص.
- النساء ربات الأسر والفقيرات واللواتي يعتشن على قوت يومهن.
- النساء العاملات بالمياومة في دور الحضانة وغيرها من اعمال.
- النساء العاملات في القطاع الصحي والأمني من خلال الدوام الالزامي.
- النساء كبيرات السن واللواتي يعانين من امراض مزمنة كونهن الاكثر عرضه لخطر الاصابة.

من ناحية أخرى ، قد يؤدي الخوف من الإصابة بالفيروس ، بالاضافة إلى محدودية المصادر والقدرات المنزلية الى تفاقم عوامل الضغط النفسي على كافة افراد الاسرة . حيث أنه قد تكون الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر تعرضا للمخاطر المرتبطة بالصحة والحماية .

وفي ظل الوضع الراهن ، فقد يجد العديد من العمال الفلسطينيين الذين يعملون بالداخل أنفسهم بلا عمل، والذي سيؤثر على دخلهم ومقدرتهم المادية والمعيشية ، مما قد يتسبب بمزيد من العنف الممارس ضد النساء والفتيات .

في ذات الوقت ، ادت محدودية التنقل الى منع النساء والفتيات من الوصول الى مراكز الخدمة ، كالصحة والحماية ، والامن والعدالة ، مما قد يسهم ذلك في زيادة حدة الاساءة ضد النساء .

الإطار العام :

في فلسطين ، طورت الحكومة الفلسطينية خطة طوارئ وتمت مشاركتها كاستجابة سريعة لازمة كورونا . حيث تم بناء الخطة على البيانات وذلك من اجل احتواء هذا الوباء ، واثار محدودية الحركة على المناحي المختلفة والتحديات التي تواجه المنطقة عامة .

بحيث تتضمن هذه التحديات الاثار السلبية على قطاع الاقتصاد والنتائج المترتبة عليه :

1. تقليص اليرادات (بنسبة 40 % على الاقل) التي تحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على

الحفاظ على المستوى الحالي من الخدمات

2. زيادة الحاجة للدعم الاقتصادي الفوري والانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل .

تحدد الوثيقة الحاجة للدعم في ثلاث مجالات رئيسية وهي كما يلي :

1. الدعم استجابة الصحة العامة لفيروس كورونا المستجد – كوفيد 19.

2. دعم الميزانية للمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية .

3. المشاركة الفعالة مع الشركاء الإقليميين .

بالإضافة إلى ذلك ، تقود وزارة شؤون المرأة وبالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني الجهود من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات النسوية بالاستجابة لحالة الطوارئ . على صعيد اخر ، طورت وزارة شؤون المرأة خطة استجابة للطوارئ تغطي عدة مناطق . بحيث تتضمن خطة الطوارئ التدخلات التالية :

1. مراقبة والاشراف على تنفيذ قانون العمل الفلسطيني في القطاعين الحكومي والخاص وذلك

من اجل حماية الحقوق الاقتصادية والمعيشية للنساء العاملات .

2. توفير دعم مالي (لتعزيز الدخل) للفئات المهمشة من النساء ، وبالاخص الأرمال و الأسر

التي تعيلها نساء .

3. ضمان والتأكد من تعقيم مرافق الخدمة الأساسية الحرجة التي قد تلجأ إليها النساء لخدمات ضرورية مثل (العنف القائم على اساس النوع الاجتماعي ، والدعم النفسي) .
4. المتابعة مع وزارة الصحة الفلسطينية ووزارة الداخلية حول حالات الاصابة بالكورونا والتأكد على تلقي المرضى المصابين للدعم اللازم المستجيب للنوع الاجتماعي .
5. متابعة حالات الشكاوي المقدمة من قبل النساء فيما يتعلق بعدم مقدرتهن على الوصول إلى الخدمات أو اية انتهاكات أخرى قد يتعرضن إليها خلال فترة الأزمة .
6. توزيع ما تم تسميته بطرود الكرامة للعديد من الأسر في قطاع غزة .
7. تسليط الضوء على النساء الفلسطينيات اللواتي كان لهن دور بارز في ظل الأزمة .

بالإضافة إلى ذلك، تناول تقرير الأمين العام حول الآثار الاجتماعية والإقتصادية لفيروس كوفيد 19 العديد من التوصيات التي تهدف الى تعزيز دور الحكومات وحثهم للعمل بشكل جدي وضروري ، بحيث يمكن إيجاز ما يلي :

1. قمع إنتقال العدوى والحد من الوباء .
2. معالجة الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية للأزمة مع التركيز على الأشخاص الأكثر تضررا وبالأخص النساء ، الشباب ، العمال اصحاب الدخل المتدني ، المشات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، القطاع غير الرسمي و الفئات الضعيفة الذين عم عرضة للخطر .
3. الإنتعاش لإقتصاد أكثر استدامة وشمولا .

من الواضح أن وباء كورونا يهدد الصحة العامة ويمكن أن يفرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل. في الوقت نفسه، من شأن الاهتمام الدقيق بحقوق الإنسان (مثل عدم التمييز) ومبادئ حقوق الإنسان (مثل الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية) أن تعزز الاستجابة الفعالة في خضم الاضطراب الحتمي الذي يحصل في أوقات



الأزمات، والحدّ من الأضرار التي قد تنجر عن فرض التدابير الفضفاضة التي لا تُراعي المعايير المذكورة أعلاه. ومع انتشار الوباء واتخاذ الاجراءات بدأت التخوفات تدق نقوس الخطر في صفوف المؤسسات النسوية وكيف سيؤثر ذلك على وضع النساء صحياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان الأخرى ويعتمد على ذلك، مثلما يرد في الحقوق الدولية، بما فيها الحق في المأكل، والمسكن، والعمل، والتعليم، والكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب، والخصوصية، والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتنقل. فهذه الحقوق والحريات وغيرها تتصدى لمكونات لا تتجزأ من الحق في الصحة.

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الدول بحماية الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التماس واستلام ونشر جميع أنواع المعلومات، بغض النظر عن أية حدود. القيود المسموح بها على حرية التعبير لأسباب تتعلق بالصحة العامة، المذكورة أعلاه، يجب ألا تعرّض هذا الحق للخطر.

كما تقع على الدول مسؤولية تقديم المعلومات اللازمة عن حماية الحقوق وتعزيزها، بما يشمل الحق في الصحة. وترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنّ "توفير التعليم وإتاحة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل الصحية الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك طرق الوقاية والمكافحة"، هي "التزامات ذات أولوية". الاستجابة لفيروس كورونا بطريقة تحترم الحقوق يجب أن تضمن وجود معلومات دقيقة وحديثة حول الفيروس، والوصول إلى الخدمات، وانقطاع الخدمات، والجوانب الأخرى المتعلقة بالاستجابة لتفشي الفيروس، وأن تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة للجميع.

العنف ضد المرأة

ينتشر العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بنسبة 27% حسب احصاءات أواخر العام 2019، ونتوقع ان تزداد هذه النسبة في ظل الاغلاقات والضغوط النفسية الكبيرة التي تكون ضحيتها النساء.

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (18-64 سنة) وتعرضن على الاقل لمرة واحدة (لأحد أنواع العنف من قبل الزوج خلال 12 شهرا الماضية

حسب المنطقة ونوع العنف للعامين 2011 و 2019

نوع العنف												المنطقة
العنف الاقتصادي		العنف الاجتماعي		العنف الجنسي		العنف الجسدي		العنف النفسي		انتشار العنف		
2019	2011	2019	2011	2019	2011	2019	2011	2019	2011	2019	2011	
36.2	55.1	27.6	54.8	6.9	11.8	17.4	23.5	52.2	58.6	27.2	37	فلسطين
29.3	41.6	20.2	44.8	5.8	10.2	12.1	17.4	46.1	48.8	22.2	29.9	الضفة الغربية
46.7	88.3	41.0	78.9	8.7	14.9	25.8	34.7	62.5	76.4	35.2	51.0	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019- رام الله -فلسطين

تواجه العديد من النساء صعوبات كبيرة في ظل نقشي وباء كورونا من جهة ومن الجهة المقابلة ارتفاع وتيرة العنف الاسري في المنزل خاصة في ظل حالات التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي وبالاصح الحجر الاجباري كمنع التجول لايام طويلة. وبينت الامم المتحدة ان معدل انتشار العنف في صفوف النساء في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط بلغت 37% وهي تضم غالبية الدول العربية، فيما اشارت تقارير البنك الدولي ان من اسباب ارتفاع العنف ضد المرأة في تلك الدول يعود بالاساس لغياب قانون رادع لحماية النساء.

استخدمت المؤسسات النسوية عدة انواع من الادوات لرصد حالات العنف ضد المرأة سواء كان ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، او من خلال البريد الالكتروني أو من خلال الهاتف وتخصيص خط ساخن من خلال الانترنت، وما يثير المخاوف هو أن هناك العديد من النساء المستضعفات او اللواتي يسكن في المناطق النائية أو القرى التي لا تستطيع الوصول إلى الإنترنت، خاصة في ظل اغلاق الطرق ما بين القرى والمدن وبعض الحالات أشارت النساء أن الهاتف يبقى مع الأطفال للهو به.

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (18-64 سنة) وتعرضن لأحد أنواع العنف وتوجهن لطلب المساعدة حسب بعض الجهات التي توجهن إليها أو الأساليب التي

اتبعنها لطلب المساعدة حسب المنطقة للعامين 2011 و 2019.

قطاع غزة		الضفة الغربية		فلسطين		الجهات التي توجهت لها المرأة المعنفة/ الاساليب المتبعة
2019	2011	2019	2011	2019	2011	
66.9	66.0	55.5	64.8	60.6	65.3	سكنت عن الاعتداء ولم يبلغن أحداً بالأمر
52.2	65.4	44.7	39.5	48	51.3	تحدثن مع أزواجهن وطلبن الكف عن الاعتداء
28.1	37.7	19.6	24.0	23.5	30.2	تركن البيت وذهبن لبيت الوالد أو لبيت أحد الأخوة أو أحد الأقارب
1.8	0.8	1.1	0.7	1.4	0.7	توجهن إلى مركز مساعدة نفسية أو اجتماعية أو قانونية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019- رام الله -فلسطين.



بالمقابل لذلك فإن الوصول للإنترنت لن يضمن الأمان للمرأة بسبب وجود الرجل على مدار الساعة في البيت بسبب الحجر المنزلي وسيطرته على اجهزة الهواتف الذكية ولا توجد معلومات مفصلة عن تلك الحالات التي تعد حضانتها كحضانة الفايروس لا تظهر الى فجأة وتتؤخذ فترات زمنية مختلفة.

بالاضافة الى ذلك فإن المتنفس الذي كانت تستخدمه النساء للتعبير عن احتياجاتهن النفسية بسبب سوء المعاملة وتعطيتها نوع من الأمان اثناء التحدث هي العيادات الصحية قد اغلقت امامهن بسبب الاستجابة لمواجهة وباء كورونا كأولوية قصوى غطت على باقي الاحتياجات، وهي من الأساليب التقليدية التي تستخدمها النساء في المناطق النائية للشكوى من سوء المعاملة.

من جهة أخرى فإن بيوت الأمان والتي تستقبل بالعادة النساء المعنفات قد اغلقت ابوابها خوفاً من فايروس كورونا، وستكون النساء أقل قدرة على الهروب إلى تلك البيوت عدا عن قلة عددها وانتشارها بحيث أنها موجودة فقط في أربع محافظات من اصل 16 محافظة فلسطينية. وبالصورة الأخرى لا بد من الاضطلاع على اوضاع العاملات في تلك البيوت الذين لم يذهبوا لزيارة عائلاتهن للحفاظ على أمن وصحة النزليات.ومن الحلول المهمة في مثل تلك الظروف وخاصة أن الأولوية تعود للاغلاق والتباعد الاجتماعي في ظل مواجهة وباء كورونا فمن المهم خلق أدوات ابداعية للوصول الى النساء المعنفات منها استخدام خطوط الهاتف او الجوال خاصة في المناطق التي تتوفر فيها خدمة الانترنت. تزداد المخاوف من استمرار اغلاق المحاكم الشرعية والتي من خلالها تحصل النساء على حقوقها الشرعية وفق قانون الاحوال الشخصية حيث ان مجمل القضايا المرفوعة في المحاكم الشرعية هي قضايا نفقات أو حضانة او غيرها ومع تعطل عمل المحاكم الشرعية أثر ذلك على النساء والأطفال نتيجة الاجراءات الاحترازية بوقف العديد من الاعمال للوقاية من فايروس كورونا مما يتطلب التفكير بآليات أكثر عملية لضمان حصول النساء على حقوقهن الشرعية كاملة.

ابرز النتائج

1. ازدياد العنف ضد النساء في ظل تفشي وباء كورونا.
2. صعوبة وصول النساء الى خدمات الحماية والرعاية.
3. النساء في المناطق النائية الاكثر تعرضاً للخطر.

النساء في مواقع القيادة وصنع القرار:

اشارت عدد من التقارير الإعلامية أن مواجهة وباء كورونا من قبل الدول التي تقودها نساء انجح وطرقها انجح من تلك الدول التي يقودها رجال، حيث نشرت شبكة فورس الامريكية تقريراً جاء فيه " أن آثار تفشي الفيروس في سبع دول غربية (تايوان، ألمانيا، نيوزيلندا، أيسلندا، فنلندا، النرويج، الدنمارك) والتي تقودها نساء إدارتها افضل من ودول عظمى مثل الولايات المتحدة، وذلك بسبب الادارة الحكيمة التي قامت بها.

ومن الاسباب الرئيسية التي جعلت من القيادات النسائية افضل من قيادة الرجال هو الشفافية بالمقام الأول من حيث مصارحة الشعب بحجم المخاطر، وأهمية الوقاية اللازمة، والابتعاد عن الخداع وسوء التقدير، بالاضافة الى الاجراءات السريعة المتخذة منذ اللحظات الأولى لتفشي الوباء والذي سهل السيطرة عليه. وهذه الادارة النسائية الصحيحة تستطيع استحداث مجموعة متنوعة من السياسات والقدرات والأساليب كغيرها من الرجال في التعامل مع الأزمات، وقد اثبتت المرأة الفلسطينية نفسها بقوة في مواجهة وباء كورونا وهي تصول وتجول في الميدان وتدير كافة الامور الطارئة بحكمة كبيرة، ومما لا شك فيه بأن هذه القيادة ليست وليدة الصدفة بل انها موجودة من التنشئة الاجتماعية التي عايشتها المرأة. إن الاستجابة السريعة لمجموع الاجراءات التي اتخذتها القيادة النسوية جعلت الكثير يطالبون بضرورة ان تتولى المرأة مواقع متقدمة في صنع القرار نظراً لدورها المحوري والهام في الازمات وسرعة استجابتها لها وخاصة في قطاعات الصحة والأمن والحماية، والمناصب السياسية. ونتيجة لاثبات المرأة نفسها وشخصيتها في الميدان دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدول على ضرورة إشراك النساء والفتيات في جهودها لتخطي الجائحة، لافتاً إلى أن ذلك ينبغي أن يبدأ بمنحهن مناصب القيادة مع تمثيل متساوٍ في السلطة ومواقع القرار". كما أكدت منظمة "المنتدى الاقتصادي العالمي"، وهي منظمة دولية غير ربحية، على أهمية وصول النساء الى مواقع صنع القرار خاصة في كل من المختبرات، والبحوث، والمرافق الصحي مع استمرار انتشار فيروس كورونا، مبيّنة بأن النساء تمثل في الأطقم الطبية المكافحة لكورونا 70%، فإن 25% منهن فقط في مراتب القيادة، استناداً إلى تقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية.

ابرز النتائج:

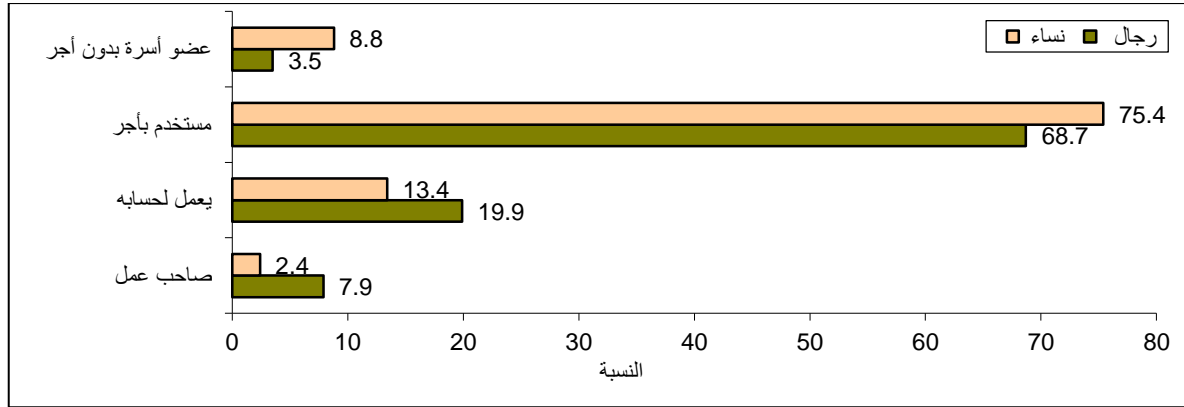
1. النساء تقود العمل الميداني والاداري بقوة وحكمة.
2. ضعف تباؤ النساء في مواقع صنع القرار وقيادة لجان الطوارئ

3. النساء تعمل في الوظائف الدنيا بنسب عالية وتعرض نفسها للخطورة وبعيدة عن مواقع اتخاذ القرار

الوضع الاقتصادي:

بين الامين العام للأمم المتحدة الى أن عدد كبير من النساء فقدت وظائفهن وتتقاضا ما نسبته 60% منهن اجور اقل من الرجال على المستوى العالمي، ويعملن في مهن غاية الخطورة مع تفشي وباء كورونا خاصة في قطاع الخدمات. كما أن الاعباء المنزلية والرعاية غير المدفوعة الاجر زادت الى مستويات قياسية. وتعد هذه الاعباء على المرأة الفلسطينية مضاعفة كونها تعمل عمل اسري غير مدفوع الاجر بالاصل مما تزيد الاعباء المنزلية عليه

النساء والرجال العاملون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة العملية في فلسطين، 2018 (توزيع نسبي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2018. رام الله- فلسطين.

تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل الاقل مشاركة مقارنة مع الرجل ومقارنة مع دول العالم هذا في الوضع الطبيعي بحيث لا تتجاوز 20% وتنتشر البطالة بمستويات قياسية حيث تعد الاعلى عالمياً، ومع تفشي وباء كورونا فإن عدد النساء اللواتي فقدن وظائفهن في ارتفاع مستمر، عدا عن ان النساء اللواتي لم تفقد وظيفتها فإنها مهددة بان لا تحصل على راتبها الشهري، ويستثنى من ذلك النساء العاملات في القطاع الحكومي والتي تبنت فيه الحكومة دفع كامل الراتب لكل الموظفين وخاصة النساء الامهات اللواتي جلسن مع اطفالهن نتيجة اغلاق الحضانات والمرافق التعليمية.

جدول 4: النساء والرجال العاملون (15 سنة فأكثر) حسب المنطقة والقطاع، 2018 (توزيع نسبي)

القطاع	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال

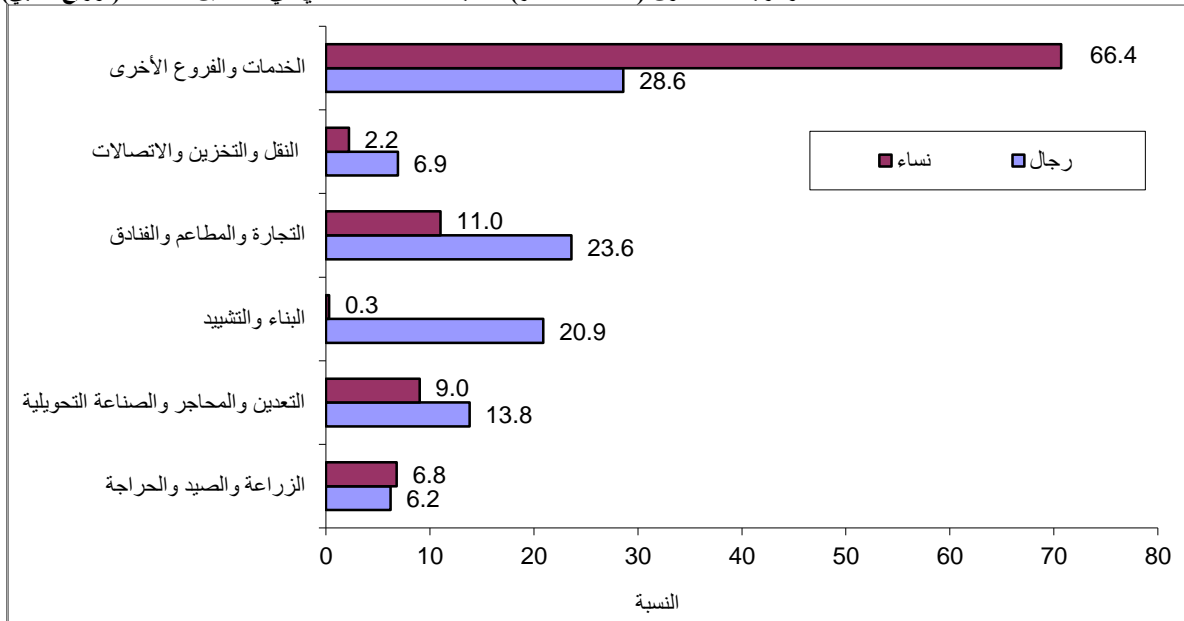


36.1	39.3	12.9	29.8	19.1	32.2	القطاع العام
63.9	60.7	65.7	69.1	65.2	67.0	القطاع الخاص
0.0	0.0	21.4	1.1	15.7	0.8	اسرائيل والمستعمرات
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2018. رام الله- فلسطين.

تتواجد النساء في قطاع الخدمات بنسبة كبيرة تصل الى 60% في فلسطين، كما تعمل في قطاع السياحة خاصة الفنادق بنسب عالية مقارنة مع قطاعات اقتصادية اخرى كالتشييد والبناء على سبيل المثال، ويعد هذان القطاعين اكثر القطاعات تتضررا من تفشي وباء كورونا ومن المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية الأشد قسوة، ولتجنب ذلك يجب أن نحافظ على مشاركة المرأة المنتجة في القوى العاملة التي تعمل في وظائف رسمية وتشمل العمال غير النظاميين والعاملين بدوام جزئي والموسميين، ومعظمهم من النساء.

النساء والرجال العاملون (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي في فلسطين، 2018 (توزيع نسبي)



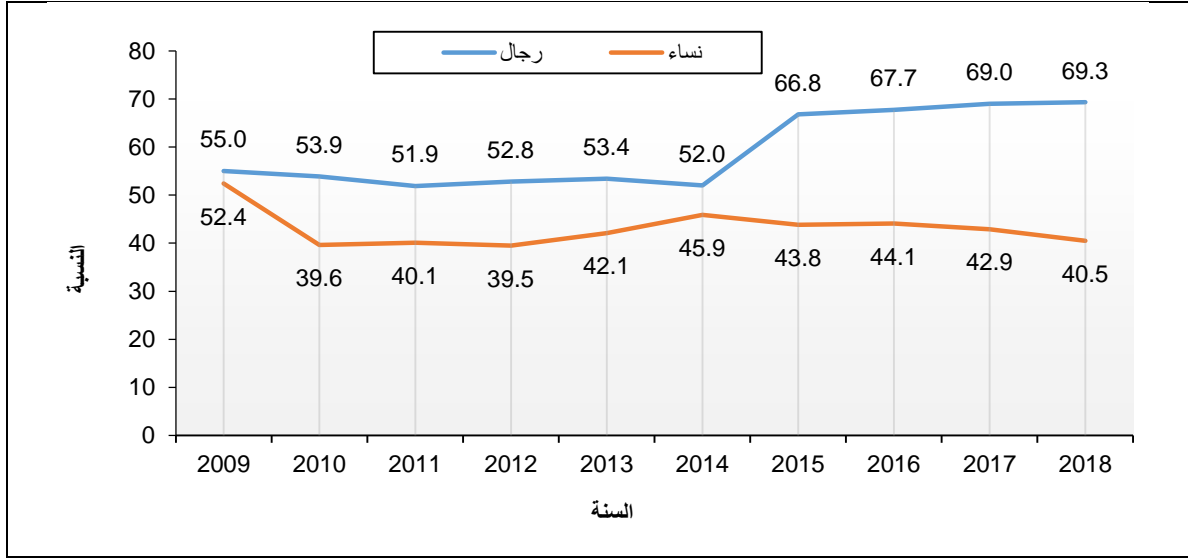
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2018. رام الله- فلسطين.

الى ذلك فإن ضعف شبكات الحماية، وشبكات الأمان من حيث انتشارها في المناطق، ساهم بصعوبة الوصول الى النساء في كافة المناطق خاصة النائية منها مما صعب عملية الحصول على المعلومات اللازمة عن مدى الاحتياج اللازم للنساء ونوعية هذا الاحتياج، اضافة الى تواجد نسبة كبيرة من النساء



في العمل الغير رسمي والتي لم تسجل عملها بشكل رسمي مما يفقدها الكثير وقت الازمات سواء فقدان العمل نفسه او صعوبة الحصول على المساعدة وتلبية الاحتياج.

نسبة العمالة غير المنظمة باستثناء العمالة الزراعية في فلسطين حسب الجنس، 2009-2018



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2018. رام الله- فلسطين.

أبرز النتائج:

- نسبة العاملات بالقطاع الخاص متدنية جداً
- الأعباء المالية التي سيتكدها المشغلين بالشهر تعادل 6 ملايين شواقل.
- نسبة النساء بالقطاع غير المنظم 10%، مما سيؤدي إلى محدودية الاستفادة من الرزم التحفيزية التي ستقرها الحكومة.
- العاملات داخل الخط الأخضر سيتضررن بشكل كبير نتيجة الكورونا بفقدن دخلهن كاملاً.
- أفادت 53% من النساء أنهن يفكرن في التخلي عن العمال والعاملات في المنشأة¹.

التعلم عن بعد:

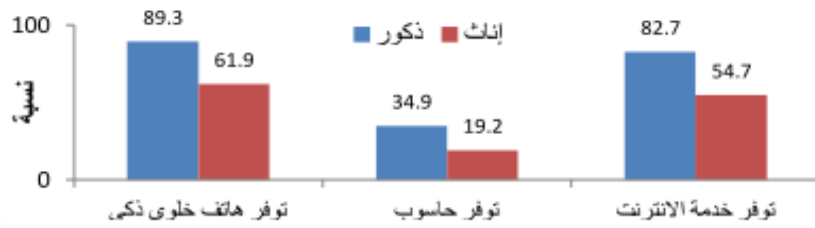
للمساعدة في احتواء انتشار الفيروس التاجي، أعلنت حكومة فلسطين حالة الطوارئ في 5 مارس 2020 وطلبت إغلاق جميع المدارس والجامعات في فلسطين كإجراء وقائي لتجنب انتشار فيروس كورونا المعروف باسم كوفيد 19.

أطلقت وزارة التربية والتعليم (MoE) على الفور خطة استجابة وطنية لـ كوفيد 19 حيث تم إبراز التعلم عن بعد كحل بديل لضمان استمرار التعلم لطلابهم. وتستعد وزارة التربية والتعليم حالياً لإطلاق صفحة

¹ورقة "أثر فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة التي تديرها النساء في فلسطين - إصدار هيئة الأمم المتحدة للمرأة

فيسبوك بعنوان "تأمل" لسد فجوة المسافة مع الطلاب لتلقي الملاحظات حول تقدمهم وتحدياتهم خلال هذه الفترة. كما أطلقت بوابة التعلم الإلكتروني للوصول إلى جميع الطلاب في فلسطين. تتطلب البوابة الإلكترونية في الوزارة تطويراً إضافياً، خاصة المحتوى التعليمي من أجل تغطية جميع المراحل والدروس المرتبطة بها. بهذا الخصوص أطلقت الوزارة مبادرة على الإنترنت لتقديم الدعم لطلاب الصف الثاني عشر، الذين سيخضعون لامتحان الثانوية العامة في 30 أيار 2020 بالتعاون مع تلفزيون فلسطين وقناة القدس التعليمية. ويجري حالياً تنفيذ مبادرات أخرى للصفوف الدنيا على مستوى المديريات، بما في ذلك إنتاج مقاطع فيديو على قناة يوتيوب واستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى إن توفر خدمة الإنترنت في المنزل مؤشر رئيسي لتقدم مجتمع المعلومات لأن النفاذ إلى الإنترنت في المنزل يسمح للمواطنين بالاستفادة من توفر خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت وخاصة في مجال التعليم والبحث عن المعرفة، وفي ظل جائحة كورونا فإن الكثير من أبناء الأسر التي ترأسها الإناث سوف يحرمون من القدرة على التعلم عن بعد وخاصة في ظل الحجر الصحي حيث أظهرت نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2019 أن 54% من الأسر التي ترأسها إناث لا يتوفر لديهن خدمة الإنترنت في المنزل

توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين حسب جنس رب الأسرة لعام 2019



- 54% يملكون خدمة الإنترنت للولوج إلى مواقع وزارة التربية والتعليم والمدارس
- 19.2% يملكون جهاز حاسوب
- لا تتوفر بيانات عن سرعة "التحميل والتنزيل" للملفات
- لا تتوفر بيانات عن وجود طباعة بالبيت لطباعة الواجبات وحلها وتحميلها لاحقاً.

الصحافيات الفلسطينيات:

إن العمل الصحفي بطبيعة الحال هو عمل مجهد ويكون أكثر إجهاداً على النساء العاملات في المجال خاصة في ظروف إستثنائية تحت الإحتلال.



إن النساء الفلسطينيات العاملات في قطاع الصحافة و الإعلام يعانين من التمييز المركب منه التمييز القائم على النوع الإجتماعي والذي يعيق في بعض الأحيان تطور الصحافيه في مجال عملها و الحصول على مناصب وحوافز ومن جانب آخر فإنها تواجه الإنتهاكات الإسرائيلية في الميدان خلال فترات التغطية للأحداث ومنها الإستهداف المباشر، القتل خارج أطار القانون، إستخدام العنف الغير مبرر، الداهمات الليلة، الإعتقال، النقل القسري خارج الأراضي المحتلة، مصادرة المعدات وتدميرها بالإضافة إلى منع التنقل و السفر.

منذ إنتشار الوباء العالمي كوفيد-19 فإن الصحافيات الفلسطينيات يعملن في ظروف صعبه وخطيرة ويرجع هذا بسبب الإحتلال الإسرائيلي الذي بداية يمنع عن الصحافه الفلسطينية بشكل عام الحصول على المعلومة فيما يخص أعداد المرضى في منطقة القدس على سبيل المثال، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الإنتهاكات الممنهجة ضد الصحافيين سواء من خلال الإحتجاز و الإستدعاء، سياسة التحريض وغيره الذي يضع الصحافية الفلسطينية في ظروف عمل صعبه جداً سواء الخوف الطبيعي بسبب إنتشار الوباء أو بسبب إنتهاكات الإحتلال الممنهجة للصحافيات و التي تشكل عنصر تهديد خاصة الإستدعاءات منها و التي تجبر الصحافيات للإمتثال والذهاب للتحقيق بدون توفير سبل الوقاية والحماية في مراكز التحقيق.

فقد تعرضت الصحافية كرستين ريناوي مراسلة تلفزيون فلسطين في محافظة القدس للإستدعاء يوم الخميس في مركز شرطة بمدينة القدس

كما و تعرضت الصحافية الفلسطينية هند الخضري لحملة تشهير و تحريض من منظمة un watch بسبب موقف صدر عنها لرفض التطبيع والذي على أثره تعرضت لرسائل تحديد و تحريض مباشرة على مواقع التواصل الإجتماعي.

إن الصحافيات الفلسطينيات يعملن حالياً في ظل ظروف صعبة للغاية بسبب الأثر النفسي والجسدي و الإجتماعي الجسيم و المجحف على الصحافيات والخوف أن تدفع هذه المعوقات النساء الصحافيات في فلسطين للتخلي عن حياتهن المهنية خاصة في مجال التغطية الميدانية.

من التدخلات الدولييه – مجلس الأمن

في ظل جهود دولة فلسطين في الضغط و المناصرة الدولية قام مبعوث فلسطين في الأمم المتحدة – نيويورك رسالة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر (جمهورية



الدومينيكان)، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاكات حقوق الإنسان وارتكابها للجرائم ضد الشعب الفلسطيني، حتى في ظل وباء كوفيد-19.

وركزت الرسالة على استمرار حالة الطوارئ الصحية العامة في فلسطين، حيث يوجد 369 حالة مؤكدة (منها 291 حالة في الضفة الغربية و 78 حالة في القدس الشرقية و 13 حالة في قطاع غزة)، و 2 حالة وفاة حتى 15 أبريل.

وأكدت الرسالة على أن إسرائيل لا زالت تستمر باستغلال تركيز المجتمع الدولي على ظروف الحياة والموت التي فرضتها جائحة COVID-19، لترسيخ احتلالها غير القانوني، وتعزيز خطط الضم، وتصعيد إجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الغارات الليلية، والاعتقالات وهدم المنازل، حيث أنه في فترة شهر واحد، في الفترة من 5 آذار إلى 5 نيسان، قامت إسرائيل بهدم أو مصادرة 47 مبنى فلسطيني، وأجرت 267 عملية اعتقال و 238 غارة، وقتلت 3 فلسطينيين وجرحت 52 آخرين. هذا إلى جانب إرهاب المستوطنين المتطرفين والتي تصاعدت وأصبحت أكثر جراً منذ تقديم "خطة" الإدارة الأمريكية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

نوه منصور الى أنه في الوقت الذي تناشد فيه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومات بدراسة سبل الإفراج عن الأشخاص المعرضين بشكل خاص للوباء، بما في ذلك أولئك الذين إحتجزوا بدون أساس قانوني كاف، حيث تقوم إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بمواصلة حملات الإعتقالات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، حيث قامت إسرائيل خلال شهر آذار وحده، باعتقال 250 فلسطينياً، من بينهم 54 طفلاً و 6 نساء وفتيات.

التدخلات السياساتية:

- إدخال رزم مالية تشجيعية لإدخال العاملات بالقطاع غير المنظم للقطاع الخاص الرسمي.
- إيجاد الية وطنية لتعويض العاملات المتضررات من فقدان لمصدر رزقهن.
- تشجيع القطاع الخاص على الاحتفاظ بالنساء العاملات خلال وبعد الكورونا
- إستيعاب سوق العمل لفرص جديدة عام 2020 ستكون صعبة، لذلك إقتضى توجيه الخريجين والخريجات الجدد لمسارات تعليمية إضافية تكنولوجية.
- رفع سرعة الإنترنت من قبل مزودي الإنترنت مع بقاء سعرها بمتناول العائلات
- توفير طابعات بسعر مقبول مع توفر الأحبار والورق للعائلات الفقيرة
- تطوير المنهاج التعليمي ليتماشى مع متطلبات التعلم عن بعد
- بناء أنظمة لدعم قيادة المرأة في مواقع صنع القرار خاصة القطاع الصحي من خلال تزويدهن بالمهارات اللازمة للارتقاء والتقدم وهي مسألة غاية في الأهمية للتغلب على الازمات القادمة.
- سد فجوة الاجور بين الجنسين خاصة في مؤسسات القطاع الخاص والتي تعني الكثير للنساء للارتقاء بتقديم خدمات ومهارات ذات جودة عالية.
- ان تتضمن السياسات التجارية المراعية للنوع الاجتماعي فرصاً جديدة للنساء كموظفات ورائدات أعمال وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية حتى يرفع عبء أعمال الرعاية عن المرأة ما يعطيها المزيد من الوقت للوظائف المدفوعة الأجر والترفيه، وان تشجع الاعمال المرنة خاصة للنساء كاستجابة لمواجهة الوباء .
- تحسين فرص التعليم والتدريب للمرأة التي تسهل الانتقال من الوظائف غير المستقرة إلى وظائف أكثر استقراراً وأفضل حماية.
- دعم المنشآت والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تملكها النساء، نظراً لتأثر تلك المشاريع بالانهيار الاقتصادي في ظل الاغلاق والحجر المنزلي.
- تحسين فرص التعليم والتدريب للمرأة أن يسهل الانتقال من الوظائف غير المستقرة إلى وظائف أكثر استقراراً وأفضل حماية.



-
- جميع المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا حسب الجنس، ونشر كافة المعلومات عن الجائحة بعدة وسائل وطرق كاستخدام لغة الاشارة وضمان الوصول الى المناطق النائية.
 - ضمان الوصول السهل للانترنت للأسر الفقيرة والمهمشة لتستفيد من الحصول على كافة المعلومات اول باول والاستفادة من عملية التعليم عن بعد.